جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

تاريخ العراق المعاصر

الأستاذ المساعد الدكتور
قحطان حميد كاظم

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

المحاضرة الرابعة

تأليف الحكومة العراقية المؤقتة وترشيح الأمير فيصل ملكاً على العراق

بعد أن تسنى للبريطانيين إخماد الثورة ، وإحكام سيطرتهم على البلاد من جديد ، بدأت الحكومة البريطانية في ترتيب الوضع الداخلي ، متخلية عن أسلوب الهيمنة العسكرية المباشرة ، فأقدمت على تأليف حكومة عراقية مؤقتة برئاسة **السيد عبد الرحمن النقيب** في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، كما قررت تنصيب **الأمير فيصل أبن الملك حسين بن علي** ملك الحجاز ، ملكاً على العراق ، في محاولة منها لخداع الرأي العام العراقي ، وإيهامه بأن بريطانيا قد تخلت عن أحلامها في الهيمنة على العراق ، والسماح بقيام حكم وطني في البلاد .

وهكذا شكل النقيب وزارته الأولى، والتي ضمت تسعة وزراء وجاءت على الوجه التالي [١]:

١ . عبد الرحمن النقيب . رئيساً للوزراء .

٢ . طالب النقيب . وزيراً للداخلية .

٣ . ساسون حسقيل . وزيراً للمالية .

٤ . مصطفى الآلوسي . وزيراً للأوقاف .

٥ . جعفر العسكري . وزيراً للدفاع .

٦ . عبد اللطيف المنديل . وزيراً للتجارة .

٧ . عزت باشا الكركوكلي . وزيراً للصحة .

٨ . محمد علي فاضل . وزيراً للأشغال والمواصلات .

٩ . محمد مهدي بحر العلوم . وزيراً للمعارف .

أرتأ المندوب السامي البريطاني **السير برسي كوكس** أن يضيف إلى الوزارة عدد من الشخصيات العراقية كوزراء دولة لكي تكون هذه الشخصيات عوناً للحكومة في إدارة شؤون البلاد ، واختار المندوب السامي تلك الشخصيات من العناصر التي يثق

بها ، وبقابليتها على تنفيذ السياسة البريطانية المرسومة للعراق.وهكذا أصدر المندوب السامي قراره بتعيين ١٢ شخصية ليكونوا مجلساً استشارياً للحكومة وهم السادة [٢]:

١. عبد الرحمن الحيدري
٢ . حمدي بابان
٣ . عبد الغني كبه
٤ . أحمد الصانع
٥. عبد المجيد الشاوي
٦ . فخري الجميلي
٧. محمد الصيهود
٨ . عجيل السرمد
٩. عبد الجبار الخياط
١٠. سالم الخيون
١١ . داؤد يوسفاني
١٢ . هادي القزويني

وقد اعتذر كل من حمدي بابان ،وهادي القزويني عن قبول منصبيهما ، فاستعاض المندوب السامي عنهما بكل من : الشيخ ضاري السعدون ،ونجم البدراوي .

مؤتمر القاهرة وبحث مستقبل العراق

بعد أن تسنى لبريطانيا إعادة تثبيت سيطرتهم على العراق، وقمع ثورة العشرين، دعا المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني الحكومة العراقية إلى حضور مؤتمر في القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١ لبحث المستقبل السياسي للعراق وقد حضر وفد عن الحكومة العراقية التي شكلها المندوب السامي ، ووفد عن الحكومة البريطانية يضم المسؤولين الكبار في الإدارة البريطانية في العراق ، والممثلون البريطانيون في بلدان الشرق الأوسط ، لبحث مستقبل العراق،وقد حضر عن الحكومة العراقية كل من :

١ . جعفر العسكري . وزير الدفاع.
٢ . ساسون حسقيل . وزير المالية.

أما الوفد البريطاني فقد ضم كل من :

١ . بيرسي كوكس . المندوب السامي البريطاني في العراق.
٢ . الجنرال هالدن . القائد العام للقوات البريطانية في العراق.
٣ . المستر سليستر . مستشار وزير المالية العراقي.

٤. المستر انكنس . مستشار وزير الأشغال والمواصلات العراقي.

٥ . المستر ايدي . مستشار وزير الدفاع العراقي.

٦ . المس بيل . السكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطاني في العراق.

وقد جرى في هذا المؤتمر بحث مستقبل العراق السياسي ، تحت ظل الانتداب البريطاني وكانت أهم المسائل التي جرى بحثها :

١ . اختيار شكل نظام الحكم في العراق ،وقد تم خلال البحث الاتفاق على جعل العراق دولة ملكية دستورية ، وترشيح الأمير فيصل ابن الحسين ليكون ملكاً على العراق.

٢ . جرى بحث كيفية تخفيض النفقات البريطانية اللازمة لإدامة السيطرة البريطانية على العراق، حيث سببت ثورة العشرين خسائر مادية جسيمة لبريطانيا، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة في الأرواح والتي جاوزت ٢٠ آلفاً من الجنود والضباط البريطانيين.

٣ . جرى بحث موضوع تشكيل جيش عراقي قوامه ١٥ ألف جندي، وإناطة الأمن الداخلي به ، وتقرر أن تساهم الحكومة العراقية بنسبة ١٥% من ميزانية الجيش في بادئ الأمر ، على أن تزداد هذه النسبة مع نمو الجيش في المستقبل لتصل إلى ٢٥%. وقد صادق المؤتمر على جميع القرارات ، وكانت الحكومة البريطانية قد بدأت فعلاً بتأليف نواة لجيش عراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٢١، للقيام بمهمة حفظ الأمن الداخلي مؤلفاً من ٢٤ فوجاً ،إلا أن ذلك الجيش بقي ضعيفاً ، وتعوزه الأسلحة الحديثة ، فقد كانت بريطانيا هي التي تقرر كمية ونوعية السلاح لهذا الجيش ، لضمان بقاء سيطرتها على البلاد .

٤ . جرى بحث وضع قوات الليفي البريطانية في العراق ،وتقرر زيادة عددها من ٤٠٠٠ إلى ٧٥٠٠ فرداً ، على أن تقوم الحكومة البريطانية بنفقاتها ، وجرى الاتفاق على مرابطة ٦ أسراب من الطائرات الحربية في القواعد البريطانية بالعراق ، ثم تبادر الحكومة البريطانية بسحب قواتها تدريجياً من العراق ، وعلى اثر انفضاض المؤتمر تمت دعوة الأمير فيصل لتولي الملك في العراق .

ومن الجدير بالذكر أن طالب النقيب ،الذي عين وزيراً للداخلية كان يطمح بأن يكون هو ملكاً على العراق ، وقد استشاط غضباً لعدم إشراكه في المؤتمر، ومعارضته لتنصيب الأمير فيصل ملكاً على البلاد ، وأخذ يصرح تصريحات تنم عن النقد الحاد للمندوب السامي وللسياسة البريطانية في العراق ، وحاول تجميع عدد من رؤساء العشائر والشخصيات السياسية حوله لدعم موقفه ، فما كان من المندوب السامي إلا أن أمر بإقالته واعتقاله في مساء يوم ١٦ نيسان١٩٢١، ونفيه إلى الفاو، وتعيين المستر **فلبي** مستشار وزارة الداخلية، وزيراً للداخلية .

أدى أجراء المندوب السامي إلى خلق موجة من الاستياء في البلاد ،وإلى استقالة وزير التجارة عبد اللطيف المنديل في ٢٩ نيسان احتجاجاً على أجراء المندوب السامي البريطاني[٣].

العفو العام عن المشاركين بثورة العشرين

رغبة من الحكومة البريطانية في تهدئة الأوضاع في البلاد ، وامتصاص الغضب الشعبي على سلطات الاحتلال ، وبناء على إلحاح الحكومة العراقية أصدر المندوب السامي في ٣٠ أيار ١٩٢١ قراراً بالعفو العام عن المشاركين في ثورة العشرين ، غير أن القرار استثنى عدداً من قادة الثورة ،والعناصر المتهمة بقتل مجموعة من الضباط البريطانيين أثناء الثورة ، وكان في مقدمة من استثناهم القرار كل من الشيخ ضاري وولداه خميس وسلمان،ودهام فرحان ، وسرب محباس ، وسلوبي محباس ، وهم من عشيرة الزوبع، وقد اتهموا بقتل الكولنيل لجمان، وجاسم الموبللي، من عشيرة المهدية ، وقد اتهم بقتل اليوزباشي ريكللي، وجميل بك ، وحميد أفندي الدبوني ، وقد اتهما بقتل اليوزباشي باولو و الملازم ستيوارت ،ومحمد الملا محمود، من عشيرة البحاثة ، وقد اتهم بقتل الملازم براد فيلد، وحسن العبد الله، وجاسم العوض، من عشيرة تميم، وقد اتهما بقتل المستر لوكافن، وناصر بن أرضير، وعلاوي الجاسم ، وابن ارعيدي، وقد اتهموا بقتل عدد من الجنود،وبسيوس بن محاريس، ونعمة بن ضعينه،

من عشيرة الجوابر، وقد اتهما بقتل ضباط من سلاح الجو البريطاني، وفالح بن الحاج صقر العجيري ،من الجوير، وقد اتهم بقتل الملازم هدكار وعدد من رجال المدفعية البريطانيين ، على مركب كرين فلاي .

الهوامش والمصادر

(١) زكي خيري، ملاحظات أولية في الإصلاح الزراعي ،ص ٤٣.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ،ط٤.

(٣)المصدر نفسه.